المعجم العلمي
العلاقات والمرجعية والأثر

م.د. محمد ذنون يونس فتحي
قسم اللغة العربية
كلية التربية للبنات / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/٣/١٩ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٢/٧/١٥

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث الأواصر والعلاقات الدلالية المنطقية (العموم والخصوص المطلق، والوجهي، والمساواة، والمباينة) بين المصطلحات من جهة، والمصطلحات ومدلولاتها نتيجة انتقالها من الوضع اللغوي العام إلى الاستعمال الاصطلاحي الخاص من جهة أخرى، من خلال كتب المعاجم الاصطلاحية التي ظهرت في التراث العلمي العربي الإسلامي، للوقوف على الجانب المعياري الذي يتولى عملية التوليد الاصطلاحية، وللتقليل أو الحد من ظاهرة الفوضى الاصطلاحية التي كادت تنتشر قديما، ولكن وقف المعجميون الاصطلاحيون إزاءها محاولين إبراز العلاقات المنطقية والدلالية بين تلك المصطلحات الكثيرة، من أجل ترجيح بعضها على بعض، أو الدعوة إلى تجاهل ما لا يلائم وضعه واجتراحه موضوع الدرس، مع تسليط الضوء على الوسائل المعتمدة في الدراسة، تلك الوسائل القائمة على التحليل الصرفي للصيغة الاصطلاحية والمعنى المعجمي، وعلاقة ذلك بالخصائص المشكلة للمفهوم العلمي والسياق المحيط بالمصطلح، والمفهوم الدلالي الناجم عن عملية الوضع الاصطلاحية.

إن علم المصطلح الحديث معرّف وظيفيا بأنه: العلم الذي يبحث في العلاقات بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية، وقد استطاع الواضعون للمعاجم الاصطلاحية بحث المصطلحات الموضوعة، وتحديد مفاهيمها الدقيقة وبيان علاقاتها بعضها ببعض، سواء كانت العلاقات متقاربة أم متباعدة، أو مما يوحي ظاهرها اللغوي أو معناها المعجمي لأول وهلة أنها متداخلة بغيرها، أو منتمية إلى حقل اصطلاحي آخر، فعكفوا على إزالة تلك الالتباسات الحاصلة عند الاستعمال لتلك المصطلحات في مباحث العلوم والفنون المختلفة، لقد كان المعجميون الاصطلاحيون ينشدون من خلال دراسة العلاقات المنطقية والدلالية بين المصطلحات الدقة في الوضع الاصطلاحي، والوقوف على عملية التوليد الاصطلاحية، ومعرفة أسباب الوضع، والتقليل أو الحد من ظاهرة الفوضى الاصطلاحية، وإرشاد الكتّاب في

الحقول العلمية المختلفة إلى ضرورة التمسك بالمصطلحات المقبولة، والشرعية في المعاجم الاصطلاحية دون غيرها.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة البعث لتلك الروح البحثية، المعنية بقضية العلاقات بين المصطلحات، لغرض الإفادة منها عند التأليف للمعاجم الاصطلاحية المعاصرة، وبغية تحقيق الدقة في الاجتراح الاصطلاحي، والحد من ظاهرة الفوضى الاصطلاحية التي تشهدها ساحات التأليف العلمية في الوطن العربي في العلوم كافة، والعلوم الإنسانية خاصة مع كثرة المصطلحات المترجمة الوافدة، وعمليات الوضع الاصطلاحية المتكاثرة، نتيجة العولمة الثقافية وتنوع الاطلاعات ومصادر المعرفة لدى الكتاب العرب المعاصرين، مما جعلهم يستلهمون الكثير من المصطلحات بعد قراءاتهم المكثفة، والطويلة للأعمال العالمية في مختلف حقول المعرفة الإنسانية المختلفة.

Scientific dictionary
Relations, originality, and trace

Lect. Dr. Mohammad Thannon Younis AL-fathi
Department of Arabic language
College of Girl's Education / Mosul University

Abstract:

This research deals with semantic relations between the terms from one side and the terms with their references from the other side through books of terminology lexicons that appeared in the Islamic Arabic scientific tradition. The lexicographers want to achieve the examiner carefully in finding the term through studying the semantic and logic relations among terms. The study aims at connecting modern terminology lexicography composition with tradition to achieve the exam in carefully in finding terms and the phenomenon of confusion in modern terms.

مهاد:

منذ ظهور الإسلام أخذت الحركة الفكرية تنشط، بسبب الإقبال على تعلم القران الكريم، وما يتصل به من دراسة الأخبار، وما يتعلق بأعمال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وأعماله، وأحكام تصرفات الناس وأعمالهم مما يكوّن الميدان الخاص للفقه الإسلامي، فقد اعتقدوا جازمين أن لا سبيل لفهم تلك النصوص الدينية، والوقوف على أغوارها العميقة، من دون التوقف عند دراسة الكلام العربي والشعر وموروث الحكم، الذي بدأ يلقى عناية واضحة لدى الجمهور الأكبر من الناس، فالتفت العرب المسلمون بعد أن كوّنوا دولتهم إلى الفكر

يعنون به، ويعملون على توضيحه وإنمائه بمختلف صوره وأشكاله، و:" تعدّ الأمة العربية السبّاقة والشامخة في ابتكار مختلف العلوم والفنون والآداب، وفي دأبها المتصل المتتابع على التوغل والتغلغل، والاستبحار في التنويع والإضافة شيئا بعد شيء، فكان لها في كل علم وكل فن مؤلفون ومؤلَّفات، تعد بالمئات والألوف، وتملأ خزائن البلاد، بلغت أكثر من ثلاثمائة نوع – عدا مؤلفات علوم العربية والعلوم الشرعية- منها العلوم المتعلقة بالأعيان، وتدخل فيها الطبيعيات والرياضيات والفلك والطب والتاريخ الطبيعي والفراسة، وجملتها اثنان وعشرون علما، منها: تدبير المنزل والاقتصاد السياسي والاجتماع..."[١]، واهتم العلماء جيلا بعد جيل بدقائق المعارف الإنسانية وعلومها فضلا عن جليلها، فلم يتركوا أمرا يعنّ على بالهم إلا قيّدوه، واعتمدوه غذاء علميا سائغا لرواد المعرفة، وطلبة العلم وحفظة التراث العربي الخالد[٢]، وكان لدراسة اللغة العربية من ذلك النصيب الأوفى، ولغرض تمكينها من مواكبة التطور الحضاري الذي تنشده الأمة من خلال استيعابها ثقافات الأمم السالفة، متوجة لها بإبداعها الإنساني الرفيع في الآداب والفنون والفلسفة والعلوم وألفاظ الحضارة وشؤون الحياة العامة، فقد ظهر منذ زمن مبكر في الإسلام عدد غير قليل من علماء وباحثين يدرسون لغة القران الكريم، والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، ويتتبعون خصائصها ومفرداتها فيرصدونها ويدونونها، وبدأت تلك السواعد تجمع مفردات شاملة في معاجم عامة ضخمة، ترتبها على أنظمة صوتية وصرفية محكمة، وتنظم مادتها الداخلية على أسس وقواعد تبدأ بالوحدات الصغرى، وتنتهي بمختلف الاستعمالات التعبيرية، والشواهد الدالة على صحة تلك الدلالات الوضعية والمجازية[٣]، وبدأت تلك السلسلة التاليفية بالعين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، ثم تتابعت المعاجم، وكان من أبرزها تهذيب اللغة للأزهري(ت٣٧٠هـ) والعباب الفاخر للصاغاني(ت٦٥٠هـ) وأساس البلاغة للزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، ولسان العرب لابن منظور(ت٧١١هـ) والقاموس المحيط للفيروز آبادي(ت٨١٧هـ) وتاج العروس للزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، ولقد بذل المعجميون العرب جهودا قيمة ومضنية في جمعهم وترتيبهم المتنوع لمعاجمهم، واعتمادهم جملة من المقاييس العلمية لتوضيح دلالات المفردات العربية وأنماطها الاستعمالية المختلفة، فتركوا تراثا غنيا في تاريخ المعجمية العربية، وحافظوا على أصالة اللغة القرآنية وفصاحتها؛ وشمل تراثنا العلمي أنماطا متعددة من العمل المعجمي، كمعجمات الألفاظ والمعاني والتواريخ والأعلام والمصطلحات، وتجلى السبق اللغوي العربي

---

[١]) أصالة المعجمية العربية - بحث العلامة محمد بهجت الأثري، ندوة المعجمية العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٢م: ١٠.

[٢]) معجم مصطلحات العروض والقوافي - د. رشيد العبيدي، بغداد، ط ١، ١٩٨٦م: ٢٠.

[٣]) معجم المعاجم العربية - يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م: ٢٩ وما بعدها.

في حقل من حقول العمل المعجمي الحديث، ذاك هو حقل معاجم المعاني، أي تلك المعاجم المرتبة على أساس المعاني أو المفاهيم، التي اعتبرت من أهم الانجازات التي قدّمها علم الدلالة الحديث أو (السيمانتيك الوصفي)[1]، وإذا كان التأليف المعجمي من الميادين اللغوية التي برع فيها العرب، وأبدعوا فيها أضخم المؤلفات، ولهم فيها تقاليد وأصول، فان هذا وحده كفيل بأن يدفع البحث العلمي المعاصر، أن يعيد ربط حاضره بماضيه في أفق تطوير مادة المعجم، ومسايرة التطور الموازي لها في مجالي المعجمية وعلم الدلالة.

وللوصول إلى تحديد دقيق لأثر العلاقات الدلالية في تكوين المعجم الاصطلاحي، مع بيان مرجعية تلك العلاقات الدلالية وبيئتها التي نشأت فيها، كان لا بدّ من تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية الآتية:

١ـ العلاقات الدلالية:

من أجل تحديد واضح لهذا التركيب الوصفي، وأهميته في مجال التأليف المعجمي عامة والاصطلاحي خاصة، يكون من الضروري بمكان أن نتوقف بأسلوب موجز على طرفيه تفصيلا؛ لأهمية ذلك في تحديد دلالته التركيبية، ونبدأ بالجزء الثاني لأنه محور العلاقة الوصفية باعتبار أن الأول منسوب إليه، فالدلالة في اللغة مصدر: دلّ يدلّ، ويقصد بها الإرشاد، والدليل والدالّ: المرشد إلى المطلوب[2]، ونفهم من هذه الدلالة اللغوية أن هناك نوعا من الضلال يقع فيه الشخص، فيحتاج إلى المرشد والدليل لينير له عتمته، وينقذه من ضلاله، وهذا الذي سوّغ للمتكلم أن يطلق الدليل والدال مجازا على الألفاظ؛ فإنها دالة لأنها آلة يستعملها المرشد والهادي، فإطلاق الدليل والدوال على الألفاظ مجاز علاقته الآلية، كما نقول: إن (لا) نافية للجنس، والنافي في الحقيقة هو المتكلم بوساطة (لا)[3]، فهي آلة النافي ووسيلته لذلك، وعندما تكون الألفاظ دالة على المعاني؛ لأنها مرشدة للمخاطب وموضحة عن مقاصد المتكلم ونواياه في إيصالها وتبليغها، وحال المخاطب يكون في ضلال عن مقصود المتكلم ما لم يكشف المتكلم عن مكنونه بوساطة الألفاظ الحاملة للمعاني التي يريد إيصالها، وأما معناها الاصطلاحي فقد عرّفها الجرجاني بقوله:" كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر،

---

[1]) نظرات نقدية في المعجم الوسيط - بحث د. حكمة علي الأوسي، ندوة المعجمية العربية، ١٩٩٢م: ٢٧١.

[2]) ينظر الصحاح - الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تحـ : أحمد عبد الغفور عطـار، بيـروت، ط٢، ١٩٧٩: ٤/ ١٦٩٨، لسان العرب - ابن منظور، محمد بن مكـرم (ت ٧١١هـ)، القـاهرة، د . ت، مصورة عن طبعة بولاق: ٤/ ٣٩٤، القاموس المحيط، الفيروز آبادي، محمد بن يعقـوب (ت ٨١٧هـ)، بيروت، د. ت: ٢، هـ١٣٢٢.

[3]) حاشية الصبان على شرح الاشموني - علي بن محمد (ت١٢٠٥هـ)، مصر، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ: ٢/ ٢.

والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"[١]، وهذا التعريف الاصطلاحي للدلالة تعريف غير مختص بالدوال من الألفاظ، بل هو شامل لكل رمز يشير إلى شيء، فالغيمة دالة على المطر، ولفظ (أح أح) دال على وجع الصدر، وإشارات المرور دالة على جواز المرور أو عدم جوازه، والدلالة معنى منتزع من الدال والمدلول، وينشأ من العلم بالدال العلم بالمدلول، أي أن هناك انتقالا للفهم من الأمر الأول إلى الأمر الثاني بسبب علاقة معنوية بين الدال والمدلول وهي الدلالة[٢]، وهذا التعريف ظهر في مقدمات علم المنطق، المهتم أيضا بالدلالات الموصلة إلى المجاهيل التصورية، ويؤشر المنطقيون على أن الدلالة اللفظية الوضعية من بين سائر الدلالات الأخرى(العقلية والطبعية) هي الأهم والأعلى؛ بسبب انضباطها ودقتها، عند العلم بان اللفظ الدال موضوع للمعنى المدلول عليه بخلاف الدلالات الأخرى، التي يقع فيها الاشتباه لاختلاف الطبائع والعقول أولا في استيعابها، ولان النظام الرمزي اللغوي يحتوي بسبب رموزه الكثيرة على معان عديدة، أكثر مما تحتويه الدلالتان العقلية والطبعية، نتيجة افتقارهما ومحدوديتهما في نقل مختلف المشاعر والأحاسيس والأفكار الإنسانية، واختلاف الافهام والطباع في استيعابهما[٣]، وأما علم الدلالة فلم يدرسه اللغويون العرب كعلم مستقل عن دراساتهم اللغوية المتنوعة، حاله في ذلك كحال علم الصوت، إلا أنهم عرفوا الدلالة ومباحثها، وأقسام المعاني والموضوعات والعلاقات التي تربط بين تلك المعاني المختلفة، إلا انه ظهر علما مستقلا باسم العلم ونظريته ومباحثه وتدوينه المستقل، عن غيره من فروع الدراسات اللغوية عند المحدثين من الغربيين، الذين عرّفوه بأنه: علم دراسة المعنى[٤]، أو هو:" الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[٥]، وتكمن أهمية علم الدلالة بأنه يمثل قمة المستويات للدراسة اللغوية، المتكونة من المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي والنحوي والدلالي، فليست هناك لغة دون معنى، واهتم اللغويون العرب بالدلالة في دراساتهم من خلال محاولاتهم الأولى لفهم نصوص الشرع الحنيف، ليتجلى فيما بعد في كتب ومؤلفات معاني القرآن ومجازه وغريبه ووجوهه ونظائره والمعجمات وغيرها، وأفاد الأصوليون من البحث اللغوي، وأضافوا إليه نتائج كبيرة، تظهر انتباههم إلى جوانب

---

[١] التعريفات، الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، بغداد، ١٩٨٦م: ١٣٩.

[٢] علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة - عادل فاخوري، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٥م: ١٠ - ١١.

[٣] كشاف اصطلاحات العلوم - التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تصحيح : محمد وجيه وعبد الحق وغلام قادر، كلكتا، ١٣٦٢هـ: ١/ ٤٩٣.

[٤] علم الدلالة - جون لاينز، ، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٠م: ٩.

[٥] علم الدلالة - أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م: ١١.

عميقة في الدرس الدلالي ومباحثه، فقد تناولوا دلالات العام، والخاص، والمشترك، والمنطوق، والمفهوم، والنص، والمجمل، والمؤول، والظاهر،...الخ[١].

يظهر من هذا عدم اقتصار دراسة (الدلالة) على الميدان اللغوي، بل شارك علماء ومفكرون من ميادين مختلفة في ذلك، كالفلاسفة والمناطقة والأصوليين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع، وكل علم من هذه العلوم يدرس إشكالية المعنى، ولذا ساهمت هذه العلوم في وضع كثير من الأسس الرئيسة لدراسة اللغات دراسة علمية استدلالية، وأثرت الدرس اللغوي بمعطياتها ومباحثها[٢].

وأما العلاقات المنسوبة للدلالة فهي مستعملة بالمعنى اللغوي الدال على الارتباط والصلة بين الدال والمدلول من جهة، أو لنقل: اللفظ والمعنى، أو بين المدلولات المختلفة التي ترتبط فيما بينها برباط متقارب أو متشابه لحد ما، فالعلاقات الدلالية هي: تلك الروابط والصلات التي حصلت بسبب المعنى المنتزع(الدلالة) الدائرة بين الدال والمدلول من جهة، أو بين الدوال أنفسها لتقارب مدلولاتها أو تشابهها نوعا ما، ويؤكد ستيفن اولمان هذه العلاقة، ويرى أن التغير الدلالي الذي يطرأ على الدوال، هو نتيجة تغير في تلك العلاقات الدلالية؛ لان :" الألفاظ – كما يرى - ترتبط بدلالاتها ضمن علاقة متبادلة، ويقع التغير في المعنى كلما وجد تغير في تلك العلاقة الأساسية"[٣].

لقد أدرك اللغويون العرب أن الألفاظ اللغوية، ترتبط بمدلولاتها ارتباطا وضعيا، أي أن واضع اللغة قد خصّ الرمز (الدال) بمعنى ما، فمتى أطلق ذلك الرمز اللغوي استدعى عند سماعه معنى معينا دون غيره بعد العلم بالوضع، فالعلاقة بين الدوال اللفظية ومدلولاتها علاقة وضعية اصطلاحية، بمعنى انه جرى الاتفاق الاجتماعي على استعمالها في دلالاتها الخاصة بها، ولذا يقول بيير جيرو:" إن ما نسميه كلمة في كلامنا العادي يعتبر شكلا صوتيا، واستدعاؤها للشيء إنما يكون بفضل التواضع"[٤]، فاللفظة المعجمية هي لفظة اصطلاحية لا خلاف بينها وبين رمزية المصطلح ودلالته، فكلاهما موضوع لمعنى، وتعارف المجتمع العام

---

[١] ينظرك التصور اللغوي عند الأصوليين - د. السيد أحمد عبد الغفار: ٧٣، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي - منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م: ٢٧ - ٤١، ١٠٩ - ١٥٩.

[٢] علم الدلالة عند العرب - د. عادل الفاخوري، بيروت، دار الطليعة، ط١، ١٩٨٥م: ٥ - ٦، اللسانيات والدلالة - د. منذر عياشي، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ٢٠٠٧م: ٤٢ - ٤٥، البحث الدلالي عند ابن سينا - مشكور كاظم العوادي، مؤسسة البلاغ: ١٧٤ - ١٧٥.

[٣] دور الكلمة في اللغة - ستيفن اولمان، ترجمة: د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ١٩٨٨م: ١٦٩.

[٤] علم الدلالة، ترجمة: د. منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨م: ٣٨، ينظر المواضعة والعقد في النظرية اللغوية عند العرب - د. عبد السلام المسدي، بحث ضمن كتاب المورد(دراسات في اللغة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦م: ٣٧ وما بعدها.

في الدلالة المعجمية، والخاص في الدلالة الاصطلاحية على انه متى أطلق اللفظ فهم منه معنى معين لا يلتبس بغيره، فالمعجم اللغوي يتناول ألفاظا اصطلاحية، يعرفها المجتمع اللغوي العام، والمعجم الاصطلاحي يتناول ألفاظا اصطلاحية وضعتها طبقة متخصصة ليعرفها أهل التخصص وحدهم، وقد يفرّق بين اللغة واللغة الاصطلاحية، بان العلاقة بين الدال والمدلول في اللغة علاقة مواضعة واتفاق، فهي علاقة اعتباطية مهيمنة تربط الدال والمدلول والشيء الخارجي الذي تصدق عليه، في حين أن اللغة الاصطلاحية مواضعة جديدة ترتكز على مستند وتحتكم إلى نموذج أو إطار مرجعي، فالمصطلح لذلك يعرى من الاعتباطية؛ لأنه مأخوذ من مفردات موجودة سلفا، وذات دلالات قائمة يتحقق بها الوصل والمناسبة، مثل (شجرة) في وضعها الأول، ودلالتها عليه اعتباطية غالبا، في حين مصطلح (شجرة النسب أو النبوة) هناك قصدية، وملاحظة مناسبات تربط المعنى الأصلي بالمعنى الجديد المتفرّع عنه، وهذا القول باعتباطية الوضع الأول هو الشائع في الدرس اللغوي الحديث[1]، إلا انه يمكن القول: إن المتكلم الأول اصطلح على استعمال رموز للدلالة على معان معينة، ومن الممكن والمقبول لدرجة كبيرة انه عندما كان يختار الرموز الصوتية يلاحظ مناسبات شتى، تجعل من اجتراحه الوضعي ذا سمة منطقية، وبعض هذه المناسبات بقيت، مثل الألفاظ التي تخضع لقانون زيادة المبنى وزيادة المعنى، وعلاقة الأصوات الطبيعية بمعانيها، والعقلانية البالغة في القوانين الصرفية والنحوية، وبعضها خفي عنا للبعد الزمني الذي لم يدوّن الدرس اللغوي أسباب تلك الاختيارات والأوضاع، إلا أننا نتلمسها من خلال اللغة وقوانينها العامة والخاصة، ولذا أميل إلى أن المتكلم الأول كان قصديا أيضا في وضعه الألفاظ والرموز الصوتية المناسبة لمعانيها؛ لعلل كثيرة اكبر من مجرد علاقة الصوت المنطوق بالمعنى الذهني، التي هي علاقة شكلية عند الوضع، وخير من يفسر هذه القصدية الأولى هو الوضع الاصطلاحي والنقل الاجتماعي العام، الذي ينقل الألفاظ لعلاقات منطقية كالتخصيص والتعميم، ومختلف العلاقات المجازية التي تربط المعنى الوضعي بالمعنى المجازي المنقول إليه، فلا يبعد أن مصطلحي اللغة لاحظوا علاقات ومناسبات وعللاً بين الدال والمدلول، لكن هذه المناسبات افتقدت نتيجة تغيرات في نمط الحياة والثقافة الاجتماعية والتطاول الزمني، وبقيت بعضها شاهدة لتعرفنا العلاقة بين الدال والمدلول.

وهكذا أدرك اللغويون أن استعمال اللفظ في معناه الوضعي استعمال حقيقي، فان نقل إلى دلالة لها ارتباط بالمعنى الوضعي (علاقات المجاز مع القرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعي) فالاستعمال مجازي بشرط عدم هجر المعنى الوضعي، فان تم الهجران له؛ فاللفظ منقول، إما بالنقل الاجتماعي العام فهي الدلالة العرفية العامة كلفظة (الدابة)، التي هجرت

[1]) بحوث لسانية - بين نحو اللسان ونحو الفكر - نعيم علوية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م: ١٣ وما بعدها.

معناها الوضعي لتختص بذوات الأربع، وإما بالنقل الطبقي الخاص كألفاظ العلوم ومصطلحاته، فهي الدلالة العرفية الخاصة أو الدلالة الاصطلاحية، كلفظ (الفقه) الذي هجر معناه الأصلي عند طبقة الفقهاء؛ ليدل على علم مخصوص معروف[١]، وكثيرة هي المصطلحات التي وضعها العلماء بوسائل الوضع الاصطلاحي من: المجاز، والاشتقاق، والارتجال، والتوليد، والقياس، والتعريب، والاقتراض، والنحت، فأصبحت حقائق لا يذهب الذهن إلى أصلها إلا بعد البحث والتنقير[٢].

وقد انتبه المعجميون الأوائل إلى أهمية المدخل الدلالي في العمل المعجمي، لأنه وسيلة مهمة من وسائل تفسير المادة اللغوية، فاهتموا ببيان العلاقات بين الألفاظ ومعانيها عند التعرض لاشتقاقات البنية الصرفية، وإيجاد الأصل المعنوي الذي تتفرع منه الاستعمالات المتعددة، كما فعل ابن فارس(ت٣٩٥هـ) في المقاييس، والربط بين المعنى الحقيقي والمعاني المجازية المتفرعة عنه بتوضيح علاقات الانتقال والتجوز كما فعل الزمخشري في أساسه....، إلا أن الدكتور مطلوب أخذ على المعجميين العرب عدم اهتمامهم بتاريخية الكلمات، الذي حرمهم من مسايرة التطورات الدلالية للكلمات، والعلاقات المختلفة الناشئة عن تلك الانتقالات الدلالية عبر الأزمان، فهذا العيب:" يقطع خط التطور، ولا يخدم الألفاظ وتغير دلالتها بتغير الأزمان، ولا يحقق تحديد ظهور اللفظة أو استعمالها الجديد"[٣].

نختتم هذا المحور بان العلاقات الدلالية هي: العلاقات التي تربط بين الدال والمدلول من جهة، أو بين الدوال أنفسها، نتيجة وجود علاقات بين معانيها، تعمل على ربطها ربطا محكما ومتينا، بحيث متى نطقنا بلفظ اصطلاحي تداعى في الذهن سيل من الدوال المرتبطة به ارتباطا ثقافيا واجتماعيا وعلميا، فالعلاقات الدلالية وسائل لكشف الصلات بين كلمات اللغة ولغة المصطلحات بعضها ببعض، وعلاقاتها بثقافة الأمة وروح العلم وجوهره الخاص، كما أنها تكشف عن الطريقة التصنيفية لمباحث العلوم، التي نعطيها تلك الأسماء ونجعلها ألقابا عليها؛ فالكلمة والمصطلح يكتسبان معناهما من خلال علاقاتهما بالكلمات والمصطلحات الأخرى، إن معنى الكلمات والمصطلحات لا يتحدد بشكل واضح إلا من خلال بحثهما مع أقرب الكلمات إليهما في إطار مجموعة واحدة، وفي ذلك يقول لاينز:" إننا نفهم معنى الكلمة بالنظر إلى محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي...، وعلى هذا الأساس يكون فهم

---

[١] ينظر المحصول في علم أصول الفقه - الرازي، محمد بن عمر(ت ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، السعودية: ١/ ٢٢٨.حاشية اليزدي على تهذيب المنطق: عبد الله نجم بن شهاب(ت ١٠١٥هـ)، طهران، ط٢، ١٣٦٣هـ: ٥١.

[٢] دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات - أحمد مطلوب، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م: ٦٩.

[٣] آفاق نمو المعجم العربي الحديث - بحث د. أحمد مطلوب، ندوة المعجمية العربية: ٨١.

معنى الكلمة بفهم مجموعة الكلمات ذات الصلة بها دلاليا"[١]، وتوضح العلاقات الدلالية ما كان يدور في ذهن الواضع الاصطلاحي، وهو يجترح المصطلح ويحدد مفهومه وطبيعته، كما تقدم توضيحا وافيا للمترجم يساعده على إيجاد المقابل المناسب للغة المنقول إليها، فمن خلال الكشف عن صلات المصطلح بمدلوله، وصلاته بالمنظومة المعرفية للمصطلحات المقاربة له، يتمكن المترجم من فهم واضح ودقيق للمصطلح يجعله يضع المقابل المناسب له، ومن دون فهم دقيق لتلك العلاقات الدلالية يقع المترجم في مقابلة خالية من الاحتراس، أو التحفظ الضروريين عند الترجمة، كما حصل في المعجم اللساني الموحد في مقابلته العجلى بين (semantique) بـــ(علم المعاني)، أو مقابلته بين (verb auxiliaire) بـــ(النواسخ)، وهذه العملية خطيرة لما تحمله من مضار كبيرة على القارئ[٢]، ناجمة عن عدم فهم الأبعاد النظرية والمنهجية والخلفيات المعرفية التي تدل عليها هذه المصطلحات، كل منها داخل منظومتها المعرفية والاصطلاحية الخاصة بها.

٢ـ المعاجم الاصطلاحية:

المعجم علَم على مجموعة من المؤلفات التي تعنى برفع الإبهام والغموض عن الأشياء التي تعالجها وتطرحها، وأول ما ظهر هذا المصطلح عند المحدّثين الذين عنوا بترتيب رواة الحديث على حروف المعجم، ويقصدون بها الحروف الهجائية التي كانت مبهمة نتيجة عدم تنقيطها، وزال إبهامها بعد عملية التنقيط المعروفة في تاريخ الكتابة العربية[٣]، فألّف الفقيه أبو يعلى بن المثنى(ت٣٠٧هـــ) كتابه (معجم الصحابة)، الذي رتب فيه أسماءهم على وفق حروف المعجم[٤]، ثم أطلق (المعجم) على المؤلفات التي تشرح فيها ألفاظ اللغة بإزالة إبهامها وغموضها، أو التباسها بما يقاربها ويدانيها.

---

[١]) علم الدلالة - د. أحمد مختار عمر: ٨٠.

[٢]) استدراك على المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات - بحث د. مصطفى الغلفان: ٢.

[٣]) ينظر شرح مختصر التصريف العزي - التفتازاني، مسعود بن عمر(ت ٧٩٣هـــ)، شرح وتحقيق:د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٩٩٧م: ٣٦، الخط والكتابة في الحضارة العربية - د. يحيى وهيب الجبوري، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م: ١٠٤ وما بعدها.

[٤]) البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة - د. دلدار غفور البالكي، الأردن، دار دجلة، ط١، ٢٠٠٧م: ٢٤، إشكالية الدلالة في المعجمية العربية - د. علي القاسمي، ع ٤٦، السنة ١٩٩٨م: ٦٠ - ٦١.

إن الأسباب التي حدت بعلماء اللغة إلى جمع لغة العرب معروفة، لا نريد تكرارها[١] إلا بقدر ما تدفعنا اليوم إلى متابعة تلك الجهود الجبارة من خلال العمل الدؤوب في هذا الزمن، الذي يعيش فيه العرب غمرة انفجار معرفي وفكري ومادي واسع، تظهر تزايد الحاجة إلى إنشاء المعاجم، بالإفادة من التطورات التقنية الحديثة في إعداد المعاجم الأجنبية، وقد عرف العرب أنواعا كثيرة من المعاجم تكفلت الدراسات المعجمية بتعدادها، مثل: معجمات الألفاظ ومعجمات المعاني والمعاجم المتخصصة، التي بدأت على شكل رسائل تعنى بخلق الإنسان والطير والنحل والعسل...[٢]، فتجمع مفردات تشترك في حقل دلالي واحد، تعمل على شرحها وبيانها[٣]، ثم تطورت المعاجم المتخصصة في موضوع واحد، إلى معاجم تتناول أكثر من موضوع، كما وجدناه في معاجم المعاني كالألفاظ لابن السكيت(ت ٢٤٤هـ)، والمنجد في اللغة لكراع النمل(ت بعد ٣٠٩هـ)، والألفاظ الكتابية للهمداني(ت نحو ٣٢٠هـ)، والمخصص لابن سيدة (ت ٤٥٨هـ)، ويمكن أن نعد المعاجم المتخصصة النواة لظهور المعاجم الاصطلاحية، وقد عرّف الشيخ عبد الله العلايلي المعجم العلمي بأنه الذي:" يشمل المصطلحات التي يتداولها أصحاب علم بعينه[٤]، وقد ظهرت المعاجم التي تعنى بلون من ألوان العلم، أو ألوان مختلفة حتى بلغت المئات، وقدّمت أجلَّ خدمة للعلم وتعريبه [٥]، والعرب تنبّهوا إلى أهمية وضع معاجم علمية متخصصة، تعنى بشرح الألفاظ الاصطلاحية العلمية ودلالاتها الخاصة في العلم الذي تستعمل فيه، وتعد رسائل الحدود الفلسفية التي وضعها العالم الكيميائي جابر بن حيان(ت ٢٠٠هـ) أول المعاجم العربية المعنية بشرح المصطلح الفلسفي ودلالته العلمية، ثم تلته مجموعة من الرسائل الاصطلاحية في هذا المضمون للعالم الرياضي الشهير محمد بن موسى الخوارزمي (ت بعد ٢٣٢هـ)، والفيلسوف الكبير الكندي(ت ٢٦٠هـ)، والشيخ الرئيس ابن

---

[١] أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء المعجمات العربية: الحفاظ على أصالة المفردة العربية، وتخليص دلالتها من التغير والتبدل، وضبط صوت الحرف العربي وشكله، وحماية اللغة من دخول الملحون والأعجمي والدخيل، والحفاظ على دلالة النصوص الشرعية والعقائدية من الانحراف الدلالي نتيجة عوامل التطور والتغير الدلالي عبر الأزمنة المتلاحقة، ينظر: معجم المعاجم العربية - يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م: ٣٣ وما بعدها، معجم مصطلحات العروض والقوافي - د. رشيد العبيدي، بغداد، ١٩٨٦م: ١٢.

[٢] دراسات في المعجم العربي - تأليف إبراهيم بن مراد، تونس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م: ٩، معجم المعاجم العربية - يسري عبد الغني: ٤١ وما بعدها.

[٣] المعجمات العامة والخاصة - محاضرة د. شوقي ضيف، الدورة التاسعة والستون، مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة المجمع، ع ٩٨، ٢٠٠٣م: ٤٢.

[٤] تهذيب المقدمة اللغوية، بيروت، ١٩٦٨م: ٢٦٩.

[٥] آفاق نمو المعجم العربي الحديث - أحمد مطلوب: ٩٣.

سينا(ت ٤٢٨هـ)، والعلامتين: الغزالي(ت ٥٠٥هـ) والآمدي(ت ٦٣١هـ)[١]، كما ظهر في النصف الأول من القرن الثالث الهجري في اللغة العربية معجمان مترجمان علميان مختصان، هما (المقالات الخمس) لديوسقريديس و(الأدوية المفردة) لجالينوس[٢]، ثم تتابعت المعجمات العلمية العربية المتخصصة بعدئذ، فألف محمد بن أحمد الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) كتابه الشهير (مفاتيح العلوم) الذي له شان خاص في توضيح تطور المصطلح العلمي العربي[٣]، والشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) معجمه الاصطلاحي المشهور (التعريفات)، والتهانوي(ت١١٥٧هـ) مؤلفه الكبير (كشاف اصطلاحات العلوم الفنون)، الذي يعد من اكبر المعاجم العلمية العربية المتخصصة، المرتبة ترتيبا هجائيا، ويشتمل على مصطلحات متنوعة في العلوم المختلفة[٤]، ولم تعدم فروع المعرفة المتخصصة من معاجم ترصد مفرداتها، وتحدد بالشرح كلماتها، فظهرت معاجم تخصّصت بمفردات متداولة عند رجال الإدارة وكتاب الدواوين وأهل الطب والأدوية ومعاجم الفقه وأصوله والنحو والبلاغة والتربية والفلسفة والفنون[٥]، وعدد غير قليل من فروع المعرفة في العلوم الإنسانية والتطبيقية الصرفة، وقد دعا الدكتور فاضل السامرائي إلى جرد جميع المعاجم وكتب اللغة والأدب والمعاجم العلمية المتخصصة لاستخلاص المصطلحات الواردة فيها وجمعها في معجم كبير؛ لما فيه من الاغناء عن البحث عن مصطلح مع انه موجود في تراثنا اللغوي والعلمي[٦]، ولقد كانت المحافظة على لغة العلوم والمعارف والثقافات الدافع لظهور المعاجم الاصطلاحية، بغية نشرها وتوحيد التعامل بها لترصين الثقافة والعلوم وتحقيق التقدم العلمي فيها، فان كان نشوء المعاجم اللغوية حفظا للغة من الضياع، فان حفظ ألفاظ العلوم الاصطلاحية لا يقل أهمية وعمقا، لان تلك

---

[١] نشرت هذه الرسائل والكتب المعجمية الاصطلاحية في: المصطلح الفلسفي عند العرب - دراسة وتحقيق: عبد الأمير الأعسم، بغداد، مكتبة الفكر العربي، ط١، ١٩٨٥.

[٢] دراسات في المعجم العربي - تأليف إبراهيم بن مراد: ١٢.

[٣] معاجمنا العلمية المتخصصة بين الأصالة والمعاصرة - بحث د. محمود حافظ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥م: ١٠٤ - ١٠٨.

[٤] المعجمات العربية المتخصصة، بحث د. إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٤، ١٩٧٤م: ١٥ وما بعدها.

[٥] ألفاظ الحضارة العربية أهميتها ووضع معجمها - د. صالح احمد العلي، ندوة المعجمية العربية، ٣١٧، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ١٩٣٤م - ١٩٨٤م، د. شوقي ضيف، ط١، ١٩٨٤م: ٤، ١٦٤ وما بعدها، حديث عن المعاجم العلمية العربية - بحث د. محمد رشاد الطوبي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥م: ٤٢.

[٦] المعجم الذي نريد - بحث د. فاضل صالح السامرائي، ندوة المعجمية العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٢م: ١٢٢.

الألفاظ تحمل بمفاهيمها القيم الروحية والعقلية والعلمية والفكرية للأمة، التي ينبغي الحفاظ على رموزها من الضياع والانحراف والتشويه، وجعل تلك الرموز لكونها الوعاء الفكري والحضاري للأمة ذا طابع شمولي عام، بغية نشر اللغة العلمية وتوحيد لغة الخطاب العلمي بين مختلف الطبقات العلمية المتخصصة في البلدان والمجتمعات الإسلامية، يقول القونوي(ت٩٧٨هـ) في ذلك:" بمعرفة المصطلحات تعرف معاقل العلوم، وتتميز المتشابهات من الفنون، ويزول اللبس والغموض عن معضلات المسائل، وما هو خفي منها ومكنون"[١]، وفي بداية النهضة العلمية العربية الإسلامية في صدر العصر العباسي... وضع الكثير من المصطلحات العلمية، التي تخص العلوم الطبية والفلكية والنباتية واللغوية والشرعية، ونقلت من كلام العرب وأخيلة الشعراء إلى ساحات العلم ومباحثه وبراهينه، فقد وضع النحويون مصطلح (الإعراب) ليدل على حالات الكلمات داخل التراكيب اللغوية، مع انه دال في الأصل اللغوي على الإظهار والبيان والحسن والجمال[٢]، و:"لان العصر الحديث عصر علم وتقنية وصراع علينا أن نسحب الكلمات من انسيابها خلف خيال الشعراء لتوظيفها في خدمة خيال العلماء"[٣].

ومن المفيد التفرقة بين المعاجم المتخصصة والمعاجم الاصطلاحية، بان الأولى تتناول ألفاظا موضوعة وضعا لغويا تقع تحت موضوع واحد أو موضوعات متعددة، ويكاد يعيب هذه المعاجم عدم المنطقية في تصنيف الموضوعات وتبويبها، وعدم الاهتمام ببيان العلاقات بين الكلمات داخل الموضوع الواحد، وذكر أوجه الخلاف والشبه بينها، أما المعاجم الاصطلاحية فتتناول ألفاظا لغوية تنتمي إلى علم واحد أو علوم متعددة، استعملت إزاء معان جديدة ومفاهيم مستحدثة وأدوات مكتشفة لم يعهد إطلاقها عليها لغويا، والعيب الذي اشّرناه على المعاجم المتخصصة تم تداركه في المعاجم المتخصصة الاصطلاحية، التي تتناول مصطلحات العلوم كافة أو علما من العلوم، حيث دأبوا على ذكر علاقات دلالية تشير إلى أوجه التشابه والاختلاف، في تحديد دلالة المصطلح نفسه وعلائقه مع غيره من المصطلحات[٤]، مما يمكن القول معه إن معاجم مصطلحات كل علم صورة من صور نظرية الحقول الدلالية، ولكي

---

[١] أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء - الشيخ قاسم(ت ٩٧٨هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الرزاق الكبيسي، السعودية، ط١، ١٩٨٦م: ٦.

[٢] شرح الاشموني على ألفية ابن مالك - محمد بن علي(ت٩٠٥هـ)، مصر، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٠٥هـ: ١/ ٤٤.

[٣] تعقيب اللواء الطبيب راجي التكريتي على بحث (توحيد المصطلحات العسكرية العربية للواء الركن محمود شيت خطاب: ٣٥٧، يقول إبراهيم أنيس:" وهكذا وجدنا أنفسنا أمام ذلك الموج الزاخر من الألفاظ القديمة الصورة الجديدة الدلالة كالمدفع والدبابة والسيارة والقاطرة والثلاجة والمذياع والذبذبات...، علم الدلالة - د. أحمد مختار عمر: ٢٣٨.

[٤] علم الدلالة - د. أحمد مختار عمر: ١٠٨ - ١١٠.

تتكامل وتتوضح معالم هذه النظرية، ينبغي تأليف معجم اصطلاحي لا يتناول ألفاظ المصطلحات حسب ترتيبها الهجائي، بل وفق المجموعات المرتبطة بعلائق دلالية متقاربة، فيمكن وضع المصطلحات الدالة على عقد البيع والشراء في حقل واحد، والألفاظ الدالة على الحدود والجنايات في حقل آخر وهكذا، واستعمال المشجرات كوسيلة تعليمية لتوضيح درجات القرابة بين هذه المفاهيم والعناوين، ولهذا يعرف لاينز معنى الكلمة: "بأنها محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي، وهدف التحليل للحقول الدلالية هو جمع كل الكلمات التي تخص حقلا معينا، والكشف عن صلاتها الواحد منها بالآخر وصلاتها بالمصطلح العام"[1]، وهذا الترتيب الوضعي للمصطلحات يساعدنا على كشف الفراغات أو الفجوات الوظيفية، لمصطلحات كان يمكن وضعها للدلالة على معنى معين، إلا أنها تركت لأسباب منهجية، أو نتيجة عدم وجود الحاجة إليها أصلا، كما يساعدنا هذا التصنيف على إحداث المقارنات، بين ما توصلت إليه العقلية العربية في علم ما، والتطورات الحاصلة في العلم نفسه عند الآخرين، مما يساعدنا على ملء تلك الفجوات أو الفراغات، أو تعليل عدم الحاجة إليها نتيجة اختلاف المبادئ والأساسيات، التي قامت عليها نظرية العلم والمعرفة بين الفريقين.

ومن المفيد هنا أيضا التوقف عند الفرق بين المعاجم اللغوية والمعاجم الاصطلاحية، فان كان المعجم اللغوي، قد توقفت شواهده عند عصور الاستشهاد، فأضاع كثيرا مما استحدث عند ازدهار الحضارة العربية من ألفاظ، فان المعاجم الاصطلاحية لما كانت ذات هدف مختلف ووظيفة مغايرة، جمعت كل الألفاظ التي شاعت في الاستعمال العربي للمتخصصين بالعلوم والفنون، وقدمت شروحا لتلك الألفاظ العلمية بدلالاتها الجديدة المنقولة إليها، التي لم يكن العربي عارفا بها إلا بعد ظهور العلوم والفنون، فحفظت هذه المعاجم اللغة العلمية والعقلية العربية من خلال حفظ مصطلحاتها ومفاهيمها وأدواتها، وبيّنت قدرة العربية على استيعاب العلوم ومصطلحاتها والحضارة وألفاظها...، فضلا عن أن المعاجم اللغوية تضم الألفاظ اللغوية بدلالتيها الوضعية والمجازية المستعملتين في كلام العرب ومحاوراتهم، في حين أن المعاجم الاصطلاحية تضم ألفاظا وتعبيرات عربية وأجنبية معا، والألفاظ العربية منها تسمى بـــ(المولدة)؛ لأن قسما كبيرا منها خارج عن الاستعمالين الحقيقي والمجازي في عصور الاستشهاد، من خلال إكساب الرمز اللغوي دلالات مجازية لم يعهد إطلاقها عليه في الاستعمال العربي الأصيل، وإنما نقلت هذه الرموز من دلالاتها الأصلية (حقيقية أو مجازية) إلى دلالات ومفاهيم جديدة، لوجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه، فهو مجاز أيضا لوجود علاقة من العلاقات المجازية المعتبرة فيها، إلا أن هذا المجاز بلغ من الشهرة في استعماله الجديد، ما أدى إلى هجران المعنى الأصلي ونسيانه أو الذهول عنه، حيث ينسى انه

---

[1]) م.ن : ٧٩ - ٨٠.

استعمال مجازي للرمز اللغوي، ويغدو حقيقة اصطلاحية في معناه الجديد، ولذا يطلق على المصطلحات(الألفاظ المنقولة) بالنقل العرفي الخاص[١]، وفي ذلك يقول الزركشي (ت ٧٩٤هـ):" فلم يعرض لهم معنى إلا اصطلحوا على الدلالة عليه بلفظ عربي، ينقلونه عن معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي، لأي مناسبة يرونها بين المفهومين، وهو ما يسمى بالعرف الخاص، وهو اصطلاح كل ذي علم على ألفاظ خصّوها بمعان مختلفة للمفهوم اللغوي"[٢]، أي بوساطة الطبقات العلمية المتخصصة، فالمعاجم الاصطلاحية صورة من صور التطور الدلالي الذي يكون العامل الثقافي مشكلا ومكونا له، فاللغة تتغير دلالاتها تبعا لتغير المستوى الثقافي للمتكلمين عمقا وسطحية، ثراء وجفافا[٣]، وقد انتبه اللغويون الأوائل إلى النقل العرفي العام (الاجتماعي) المقابل للنقل العرفي الخاص، قال ابن فارس في ذلك :" كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله (جل ثناؤه) بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى، بزيادات زيدت وشرائط شرطت، فعفى الآخر الأول"[٤].

٣ـ مرجعية العلاقات الدلالية:

إن البحث عن مرجعيات الأفكار والنظريات يبين الأسس التي قامت عليها الأحكام، ويظهر المكونات الأولى المحفزة لإنتاج العلوم وإنضاج الآراء، ويحدد الخطوات التي سارت عليها اللبنات الأولى، والخيوط الناسجة لهيكلية البناء النظري المدروس، وان إغفال النظر عن المرجعية يحرم الباحث من قدرة التواصل، على فهم الطروحات المقررة، على أنها نظريات مفروغ من جدواها وقيمتها، ويسلبه متعة الاكتشاف، وقدرة الربط المهمة التي مرّ بها ذلك الفكر العلمي بمراحله المتعددة.

---

[١] يميز اللغويون العرب بين نوعين من النقل العرفي الخاص، فيطلقون على بعضها بالنقل العرفي وبعضها الآخر النقل الشرعي كألفاظ الصلاة والزكاة، مع أن كليهما اصطلاح لطبقة مخصوصة، ولعل السبب الذي دعا إلى التفرقة بينهما، هو أن النقل العرفي الخاص خاص بدلالات المصطلحات الحادثة بعد عصور الاستشهاد ووضعها العلماء، في حين أن النقل الشرعي شامل لدلالات المصطلحات الحادثة في عصور الاستشهاد ووضعها الشرع (القرآن والسنة) في دلالاتها الجديدة، حاشية اليزدي على تهذيب المنطق: ٥١، علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة - د. عبد الرزاق احمد محمود الحربي، بغداد، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٦م: ١٢٢ - ١٢٣.

[٢] البحر المحيط في أصول الفقه - محمد بن بهادر، تحقيق: عبد القادر العاني، الكويت، ط١، ١٩٨٩م: ٢/ ٧، ينظر: تجربتي في صنعة معجم البلاغة العربية، بحث د. بدوي أحمد طبانة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥م: ١٩٨.

[٣] علم الدلالة - بيير جيرو، ترجمة د. منذر عياشي، دمشق، دار طلاس، ط١، ١٩٨٨م: ١٣٧.

[٤] الصاحبي في فقه اللغة - ابن فارس، أبو الحسين أحمد، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٤م: ٧٨.

نعود بعد هذا لبيان أن (علم الدلالة) قبل تأسيسه وتحديده علما مستقلا، كانت مباحثه موضوعا لعلوم عدة، اهتمت بالدلالة وفروعها وأشكالها المتعددة، فقد اهتم الفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس والاجتماع والانثربولوجيا واللسانيات بـــ(الدلالة)، ودرستها كل هذه الفروع العلمية؛ لان كل علم من هذه العلوم يدرس قضية المعنى[١]؛ ولأنها تشكل العمود الفقري في موضوعاتها ومباحثها، وعلى الرغم من قدم كل الحقول العلمية والمعرفية؛ إلا أن من العجلة وعدم التأني، أن ننسب الاهتمام بالدلالة ومباحثها إلى كل هذه العلوم على قدم المساواة، لأننا لا نجد في النصوص اللغوية القديمة المعنية باللغة وعلومها، وكذلك في الدراسات الاجتماعية والنفسية مباحث مستقلة تتكلم عن الدلالة وأنواعها وأشكالها، وعن المعنى وأنواعه وصوره وعلاقاته بالأشياء المادية أو علائقه بعضه ببعض، كما نجده في الدراسات الفلسفية والمنطقية، حتى قال بعضهم:" انك لا تستطيع أن تقول متى تبدأ الفلسفة وينتهي السيمانتيك، وما إذا كان يجب اعتبار الفلسفة داخل السيمانتيك أو السيمانتيك داخل الفلسفة"[٢]، ففي هذا الحقل المعرفي الباحث عن حقائق الأشياء، والموغل في العمق الفكري والنظري، وضع الباحثون والكاتبون مباحث دلالية مستقلة في كتبهم، تبحث عن المعاني وأنواعها وأسرارها، باعتبار أن المفاهيم نواة البحث الفلسفي والمنطقي، بل تحدّثوا عن تقسيمات متعددة للمعاني في مباحث مستقلة، يمكن عزلها وتحديدها في مقدمات علم المنطق، فليس صوابا القول: إن دراسة الدلالة كانت عند اللغويين، وشاركهم علماء ومفكرون في ميادين أخرى مباحثها وقضاياها؛ لأننا لم نجد تحديدا للدلالة وأنواعها وأشكالها وتقسيماتها عند اللغويين ابتداء، وإنما ظهر ذلك الاهتمام في كتب المناطقة أولا، ثم سرى تأثيره في مباحث اللغويين على انه أمثولة تطبيقية، تصلح في الدراسات المعجمية بنوعيها اللغوية والاصطلاحية، وأسس نظرية في الدراسات النحوية والبلاغية، فهذا العلم قد ظهر أول ما ظهر في كتب المنطق من حيث انه من المقدمات العامة؛ وتطوره :"يدين مع ذلك للتحاور بين المنطق وعلم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان"[٣]، التي طبقت في دراساتها تلك الجهود المنطقية الدلالية، وطورت فيها بما يتناسب مع العلم المبحوث فيه، ففي مقدمات المنطق يحدد المنطقيون أبوابه ومباحثه، ويذكرون أن مباحث التصديقات (التراكيب القياسية وأحكامها) متوقفة على مباحث التصورات (الكليات الخمس) المؤدية إلى تحديد مكونات التعاريف العلمية(القول الشارح)، إلا أن الكليات الخمس (الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)، متوقفة بدورها على التمييز بين الذاتي

---

[١]) علم الدلالة - د. أحمد مختار عمر: ١٧ - ١٨.

[٢]) م. ن: ١٥.

[٣]) علم الدلالة عند العرب - عادل فاخوري: ٥.

منها والعرضي[1]، أي: ما هو العنصر المعنوي الذي يدخل في تكوين حقائق الأشياء، والعنصر المعنوي الخارج عن تكوين الحقائق إلى الاقتصار على ذكر الخواص والعرضيات العامة؟، إذن هناك معنى ومفهوم يستعمل في التعاريف للمفاهيم الاصطلاحية، يشكل المفهوم كنها وحقيقة، بحيث لو نزعنا ذلك المفهوم الذاتي لتلاشت المادة المعرَّفة وزالت، في حين أن هناك مفاهيم تذكر في التعاريف ذات وظيفة مقتصرة على ذكر الخواص العامة للمعرَّف، دون الدخول المباشر في كنهه وطبيعته الذاتية، فـ(الحيوان) مثلا مفهوما مكون ذاتي لحقيقة (الإنسان) ومفهومه، بخلاف مفاهيم (الضاحك والكاتب والماشي)؛ فان هذه المفاهيم لو استعملت في تعريف(الإنسان)، لا تدخل في تكوينه الذاتي، إذ يتصوّر الإنسان إنسانا مع انتفاء هذه المفاهيم وعدم تحققها الفعلي فيه، وهكذا وجد المنطقيون أن المفاهيم ليست على درجة سواء، فهناك مفاهيم ذاتية وأخرى عرضية، وهذه المفاهيم أو المعاني متوقفة بدورها على شيء آخر، وهو كلية المفهوم وجزئيته، ذلك أن تحديد المعرَّفات، وهي مفاهيم كلية ينبغي أن يتوصل إليها بما هو كلي المفهوم لا جزئيه، ولذا ناقش المناطقة تقسيم المفهوم إلى مفهوم كلي صادق على مفاهيم وذوات متعددة، ومفهوم جزئي لا يكون صادقا إلا على نفسه وذاته، بحيث يحيل العقل بمجرّد فهم واستيعاب ذلك المفهوم صدقه على ذوات متعددة وكثيرة[2]، وصبّوا جلّ اهتمامهم على المفاهيم الكلية؛ لأنها المستعملة في التعاريف الاصطلاحية التي يراد لها طابع العموم والشمول؛ لان المفهوم العلمي المعرَّف يحتوي على أفراد كثيرة، كما نقول: مفهوم الفاعل والحال والتمييز في علم النحو، فالتعريف لكي يحصر هذه الذوات الكثيرة المندرجة تحت المفهوم ويجمعها يكون كليا، أي يحتوي على مفاهيم ذات طبيعة كلية، أما الجزئيات فسبيل معرفتها الحواس، وتعريفها المنطقي مجرد تعريف اسمي ليس إلا، دون التحديد المفهومي الذي تكون معرفته عقلية، ويسمى تعريفا معنويا[3]، وهنا نشير إلى فرق آخر بين المعاجم اللغوية والمعاجم الاصطلاحية، ذلك أن المعاجم الأولى هي شرح لمفاهيم جزئية، من خلال بيان وتفسير معنى اللفظة اللغوي، المحدد بجزئياته المستعمل في كلام العرب، بخلاف المعاجم الاصطلاحية التي تعنى بشرح المفاهيم الكلية غالبا باستعمال مفاهيم كلية تتحقق فيها شروط التعريف المعنوي وأركانه.

إن علم المنطق يهتم بكيفية إيصال المفاهيم المعلومة، والتصورات للأشياء المعلومة إلى مفاهيم مجهولة أو تصورات مجهولة، إذن علم المنطق يفيد من الدلالات المعلومة، تلك

---

[1] مقاصد الفلاسفة - الغزالي، محمد بن محمد(ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م: ٤٥ - ٤٧.

[2] شرح الفناري على ايساغوجي - محمد بن حمزة (ت ٨٣٤هـ)، استانبول: ١٦.

[3] حاشية اليزدي على تهذيب المنطق: ٩٣، التعريفات - الجرجاني: ٣٩، علم الوضع - الحربي: ١٤٣ - ١٤٨.

الدلالات المختلفة في عمومها وخصوصها وكليتها وجزئيتها وعلاقاتها المختلفة بعضها ببعض، وكيفية إحداث ترابط منطقي فيما بينها، من تقديم العام على الخاص؛ لتشكيل مكونات ذاتية أو عرضية لحل مجهول تصوري، لا يستطيع ذهن المتصور تحديده وبيان كنهه وحقيقته أو خواصه ومميزاته، فالدلالات اللفظية الوضعية من خلال تأشير علائقها ببعضها، ومعرفة عمومها وخصوصها، وكيفية ترتيبها في الذهن ترتيبا صحيحا، تقودنا إلى فهم المجهولات الدلالية الكلية المنطبقة على كثير من الجزئيات، وكلما فهمنا طبيعة العلاقات الدلالية المشكلة للمفاهيم، كلما اقتربنا أكثر من تحديد المجهولات التي نطمح إلى حلها وفهمها وتصورها، والذي جعل العلاقة بين الدلالة والمنطق متينة لهذه الدرجة، هو أن المنطق بطبيعته التنظيمية يهتم بتصنيف المفاهيم، ولا يتم له هذا التصنيف إلا بعد فهم دقيق لها، ولمكوناتها الذاتية والعرضية، ثم يعمد إلى إعطائها الأسماء الملائمة التي تظهر ذلك التصنيف، وتكشف عن دقته وعمق مكوناته، ولذا يقول (stork) و (widdowson) :إن السيمانتيك لا يهتم فقط بإطلاق الأسماء، فالأهم من ذلك طريقة تصنيف الأشياء التي سنعطيها الأسماء"[١].

إذن كان الوصول إلى تعريف ناجح ذي طابع شمولي كلي عام محتاجا إلى بيان المفاهيم الذاتية والعرضية، والمفاهيم الكلية والجزئية، إلا أن هذه المفاهيم التي يهتم بها المنطقي تظهر عادة من خلال قالب(الألفاظ)، وهنا توقفوا لتحديد طبيعة العلاقة بين اللفظ ومفهومه، من جهة إفرادهما وتركبهما، فاللفظ الدال على مفهوم، إن دلّ جزء اللفظ فيه على جزء المعنى فمركب، وعكسه المفرد[٢]، وأشاروا إلى أن اللفظ المفرد قد يكون معناه مركبا، فالإنسان لفظ مفرد إلا أن معناه مركّب من (الحيوان الناطق)، فالعلاقة بين اللفظ والمعنى من حيث الإفراد والتركيب ليست علاقة تلازمية طردية، بمعنى انه كلما كان اللفظ مفردا كان معناه ومفهومه المستعمل فيه مفردا، ففرّقوا بين اللفظ والمعنى من حيث الإفراد والتركيب اللفظي والمعنوي، فهناك لفظ مفرد ومعناه مفرد، ولفظ مفرد ومعناه مركب، ولفظ مركب ومعناه مفرد، ولفظ مركب ومعناه مركب أيضا، وهكذا كان بحث الإفراد والتركيب عند المنطقيين هو في حقيقته بحث عن العلاقة بين اللفظ ومعناه والدلالة الافرادية والتركيبية، ولكن بحث الإفراد والتركيب متوقف على أنواع المعاني التي تدل عليها الألفاظ، فهناك لفظ يدل على معناه بالتساوي، وسميت الدلالة (مطابقية)، وهناك لفظ يدل على جزء المعنى، وسميت الدلالة (تضمنية)، وهناك لفظ لا يدل على تمام معناه أو بعضه، بل على أمر خارج عن معناه، لازم لمعناه، وسمّيت الدلالة فيه (التزامية)[٣]، وهذا البحث المنطقي عن أنواع الدلالات بحث عن علاقات اللفظ بالمعنى، ومراد

---

[١] م. ن: ٨٦.

[٢] مقاصد الفلاسفة - الغزالي: ٤٠.

[٣] م.ن: ٣٩.

المتكلم من اللفظ المستعمل، أهو يريد معناه كله أم جزءه أم لازمه؟ وهذا البحث ينصب على العلاقة بين اللفظ ومعناه، ليس بالمعنى المشهور الذي يفهمه اللغويون للعلاقة بين اللفظ والمعنى، أن اللفظ بصوته يدلّ على معناه وحقيقته المستعمل فيها، أو اللفظ بصوته يتناسب مع الشيء الذي يطلق عليه حسا[١]، وإنما يقصدون أن اللفظ له علاقة بالمعنى من حيث الوضع، أي أن الأصوات لا تدلّ على المعاني بذواتها وأصواتها، بل اللفظ يرتبط بالمعنى ارتباطا وضعيا، متوقفا على تخصيص الواضع وتحديده اللفظ إزاء المعنى الموضوع له، فان كان اللفظ مستعملا في جميع معناه الذي خصّه الواضع به، فالدلالة مطابقية وهو (المعنى الحقيقي) عند البلاغيين، وان كان اللفظ مستعملا في بعض معناه الذي خصّه الواضع به، فالدلالة تضمنية وهو (المعنى المجازي) عندهم، وان كان اللفظ مستعملا لا في معناه كله أو بعضه، بل في لازم هذا المعنى عقلا، فالدلالة التزامية، وهو المعنى المجازي الكنائي عند البلاغيين.

كما بحث المنطقيون عن أنواع الدلالات، فلا يشترط أن يكون الدال لفظا، ولذا قسّموا الدلالة إلى لفظية وغير لفظية[٢]، وجعلوا اللفظية العقلية والطبعية قليلة الأهمية؛ لان نطاق استعمالها ضيق، وتختلف الأفهام في تحديدها وتقنينها، وغير شاملة إلا لمعان قليلة[٣]، ولذا كان استعمال الدلالات غير اللفظية في العلوم استعمالا ضيقا، تقوم الدلالة اللفظية (النصوص) مقامه، ويفهم القارئ معنى النص بعد اطلاعه وعلمه بأوضاع تلك الألفاظ والنصوص، ولذا يمكن القول: إن المنطقيين هم الذين نظّروا للغة لكي تكون عماد العملية التواصلية بين البشر، في نقل أدق المعاني وألطف المشاعر والأحاسيس، وكل تلك التقسيمات لأنواع المفاهيم الذاتية والعرضية والكلية والجزئية، والألفاظ الدالة على المفاهيم المفردة والمركبة، واستعمال اللفظ في معناه (المطابقي والتضمني والالتزامي)، وانتماء ذلك كله إلى قسم الدلالات اللفظية الوضعية، مما جعلهم يحاولون إيجاد تعريف واضح ودقيق للدلالة، فقالوا:" هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"[٤]، فهناك علاقة تلازمية بين الدال والمدلول؛ فان كان الدال لفظا مرتبطا بالمدلول وضعا فالدلالة لفظية وضعية، وان كان مرتبطا بالمدلول عقلا فالدلالة لفظية عقلية، وان كان مرتبطا بالمدلول طبعا فالدلالة لفظية طبعية.

وكل هذه المباحث الدلالية تصبّ في حقل علائق اللفظ بمعناه، وأنواع المعاني المكونة للحقائق والمفاهيم المشكلة للتعاريف الاصطلاحية، إلا أن المنطقيين توقفوا أيضا في مبحث

---

[١] العلاقة بين الصوت والمدلول - عبد الكريم مجاهد، بحث ضمن كتاب المورد(دراسات في اللغة): ٦٣، ٧٦.

[٢] شرح الفناري على ايساغوجي: ٧ - ٨.

[٣] حاشية السيد الشريف على شرح المطالع - علي بن محمد الجرجاني(ت ٨١٦هـ)، القاهرة، دت: ٦٣، مذكرة المنطق - عبد الهادي الفضلي، إيران، قم، دار الكتاب الإسلامي، ١٤٠٩هـ: ٣٨ - ٣٩.

[٤] شرح الفناري على ايساغوجي: ٧.

مستقل آخر وهو(مباحث الدلالات)، فذكروا أن اللفظ إن كان معناه واحدا متشخصا بالوضع فهو العلَم وأسماء الإشارة والضمائر والموصولات، فهذه الألفاظ معناها واحد (لا يقصدون مفردا) وقد خصّها الواضع بشخص معين، وأما اللفظ المتعدد المعنى فهو(المشترك)، سواء كان مشتركا لفظيا، مثل (عين) الموضوع لأكثر من معنى، أم مشتركا معنويا مثل (الضوء) الذي يصدق على أشياء متغايرة في القوة الضوئية كالشمس والمصابيح فهو (المشكِّك)، وأما المتساوية أفراده كـ(الإنسان) في صدقه على زيد وعمرو وبكر، فهو (المتواطئ)، واللفظ أيضا قد ينقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر ويسمى (المنقول)، فان لم يهجر معناه الأصلي فهو (المجاز)، وان هجر معناه الأصلي، فان كان الناقل له المجتمع بعمومه فهو (الحقيقة العرفية العامة)، وان كان الناقل له طبقة مخصوصة من المجتمع، وهي الطبقات العلمية المتخصصة، فهي الحقيقة العرفية الخاصة (المصطلحات)[١]، يتبين من هذا أن المناطقة قسّموا اللفظ إلى: موضوع له واحد المعنى ومتعدد المعنى، والمعنى الواحد إلى: متشخّص وغير متشخّص وهو (النكرة)، ومتعدد المعنى إلى: مشترك لفظي ومعنوي، والمشترك المعنوي إلى: متواطئ ومشكك، وأما غير الموضوع له وهو (المجاز) فقد قسّموه إلى: مجاز مشهوري وغير مشهوري، والمشهوري إلى: عام وخاص وهو(المصطلح)، وهذا التقسيم المنطقي لأنواع الدلالات أفيد منه كثيرا في مباحث (علم الوضع)[٢] الذي يعدّ بحق أساس النظرية الدلالية عند العرب، وهو يصبّ أيضا في علاقة اللفظ بمعناه وأنواع المعاني.

وأخيرا بحث المنطقيون العلاقات بين المعاني والمفاهيم التي تدلّ عليها الألفاظ، أي أنهم انتقلوا من أنواع الألفاظ وأنواع المعاني، وعلاقة اللفظ بمعناه، إلى علاقات المعاني والمفاهيم بعضها ببعض، وذلك في مباحث (النسب الأربع)، فالمناطقة العرب قد نجحوا في القرن الثالث عشر في وضع أسس نظرية النسب، أي ما يقارب اليوم مبادئ نظرية المجموعات (primitit set theory)[٣]، واستعانوا بها لتحديد بعض العلاقات الدلالية، والنسب الأربع يراد بها: النسبة بين المفهومين الكليين في مجال انطباق كل واحد منهما على ماصدقات الآخر (الشيء المادي)، وهي:

---

[١]) ينظر: من مقومات المعجم العلمي العربي المتخصص - بحث د. محمود مختار، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥: ١٠٠.

[٢]) الرسالة الوضعية - الإيجي ، عطا الله بن عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، مطبوع مع شرح أبي الليث، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٢٢: ٤٦، المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ)، شرح وضبط وتصحيح: محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية: ١/ ٤٦، علم الوضع - الحربي: ٩٢ - ٩٣.

[٣]) علم الدلالة عند العرب - عادل فاخوري: ٦.

١- التساوي: وهو النسبة في حالة تطابق الكليين كل واحد منهما على ماصدقات الآخر كالإنسان والناطق.

٢- التباين: وهي النسبة في حالة عدم تطابق الكليين، فكل واحد منهما بمفهومه لا ينطبق على ما صدقات الآخر كالإنسان والجماد.

٣- العموم والخصوص المطلق: وتقع هذه النسبة إذا تطابق احد الكليين مع جميع ماصدقات الآخر والآخر ينطبق على بعض ماصدقات الأول، مثل الحيوان والإنسان.

٤- العموم والخصوص من وجه: وهي النسبة بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على بعض ماصدقات الآخر، ويفترق كل منهما في الانطباق على ماصدقات الآخر، كالحيوان والأبيض[١].

وقد طبّق المنطقيون ومن بعدهم من اللغويين والمفسرين والأصوليين... هذه العلاقات الدلالية بين المعاني اللغوية والمفاهيم الاصطلاحية قاطبة، ذلك أن المعاني في المعاجم اللغوية هي معان جزئية منحصرة ضيقة الدلالة غالبا، بخلاف المفاهيم العلمية الاصطلاحية ذات الطابع الكلي الشامل، فتساءلوا عن علائقه وارتباطاته بالمصطلحات الأخرى، المقاربة له في ذات الحقل العلمي والتخصصي الواحد، ليصلوا من بيان علاقاته مع المصطلحات الأخرى، إلى حكمة الوضع الاصطلاحي ودقته، ورعايته لهندسة التشجير العلمي في شرح هيكلية العلم ومباحثه التفصيلية، وليتجاوزوا ببيان العلاقات بين المعاني الكثير من المصطلحات المترادفة، التي لا تشعر أو لا تمتلك دقة في الوضع والاصطلاح، مما يقودهم بالتالي إلى رفض تدويل تلك المصطلحات وتعميمها وتوحيدها الاصطلاحي، لكي تكون لغة العلم مفهومة وذات صدى في مختلف البيئات العلمية على بعد المسافة وطول الزمن، وقد وجدنا الكثير من الكتاب في المعاجم الاصطلاحية يهتمون بالعلاقات الدلالية بين المصطلحات العلمية؛ لدفع وهم ناشئ، أو تصور مخطوء، أو استشكال مظنون.

وقريبا من هذا التحديد للعلاقات الدلالية، يؤشر الدكتور أحمد مختار عمر عدم خروجها في أي حقل معجمي عما يأتي:

١- الترادف (synonymy)، وهو التساوي.

٢- الاشتمال والتضمن (hyponymy)، وهو العموم والخصوص المطلق المفهومي.

٣- علاقة الجزء بالكل (part- whole relation)، وهو العموم والخصوص المطلق المادي.

٤- التضاد (antonymy)، وهو صورة من صور التباين؛ لان التباين قد يكون تخالفا وتضادا وتناقضا[١].

---

[١] مقاصد الفلاسفة: ٤٤.

٥- التنافر (incompatibility)، وهو التباين.

بهذا التلخيص المقنن عرض المنطقيون اهتماماتهم بالدلالة والعلاقات الدلالية، وقد تناولناه بشكل مكثف وموجز مراعاة لمساحة البحث ومقتضياته، مما له علاقة ببيان مرجعية دراسة العلاقات الدلالية في المعاجم الاصطلاحية، تلك المرجعية التي وضع قانونها النظري، وحدّد مسارها العام وتفاصيلها الجزئية (علم المنطق).

٤ـ أثر العلاقات الدلالية في المعاجم الاصطلاحية:

انطق صانعو المعاجم الاصطلاحية من العلاقات الدلالية التي أفرزها علم المنطق في مباحثه ودراساته؛ لضبط دلالات المصطلحات، وتوضيح علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي، وعلاقات المصطلحات بعضها ببعض؛ لدفع توهم يطرأ على قارئ تلك المعاجم، فلا يتبين معاني تلك المصطلحات وعلاقاتها الدلالية، التي تتقارب أحيانا، فتحدث نوعا من الغموض والاشتباه، ومن اجل بيان تلك الآثار نتوقف عند بعض النماذج والأمثلة التطبيقية التي ينبغي احتذاؤها والعمل بموجبها، في تأليف معاجمنا الاصطلاحية المعاصرة.

من ذلك مصطلح (البسيط) في علم العروض، الذي يطلق على معنيين، فهو تارة يطلق على أحد البحور الكبرى المشهورة، ويكون حينئذ مقابلا لبحور الشعر العربي الأخرى، كما يطلق على مجموعة البحور التي تبنى من تفعيلة واحدة تتكرر، وحينئذ يكون مقابلا لمصطلح (المركب)[٢]، وهكذا يظهر من خلال أسلوب التقابل والتباين بين مصطلح (البسيط) في اطلاقيه السابقين أثر دلالة (المباينة) على تحديد دلالة المصطلح وعلاقاته مع المصطلحات المضادة له، فالبسيط يطلق علَما على بحر معروف، فيكون مقابلا ومباينا لبقية أوزان البحور العروضية كالطويل والمديد والخفيف...، وعندما يطلق (البسيط) علَما على البحور التي تتألف من تفعيلة واحدة، يكون مقابلا ومباينا لمصطلح (المركب)، وربما هذا الاشتباه المحتاج إلى بيان العلاقة الدلالية التقابلية، هو الذي حدا بالواضعين للمصطلحات إلى إشهار الاستعمال الأول، وإيجاد مصطلح ثان؛ ليكون بديلا دلاليا مناسبا يعبر عن البحور المتألفة من تفعيلة واحدة، وهو مصطلح (المفرد) لانفراده بتفعيلة واحدة، أو (البحور الصافية) لخلوصها من تنوع التفاعيل فيها.

---

[١] فالمتخالفان يجتمعان ويرتفعان، كالضحك والقيام، والمتضادان لا يجتمعان ولكنهما يرتفعان كالأسود والأبيض، والمتناقضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالأبيض واللا أبيض، حاشية السجاعي على شرح القطر - أحمد بن أحمد (ت ١١٩٧هـ) ، القاهرة ، ١٩٣٩م: ١٠.

[٢] معجم مصطلحات العروض والقوافي - د. رشيد العبيدي: ٣٨.

كما توقف العروضيون عند العلاقة الدلالية بين مصطلحي (الثلم والثرم)، وربطوا التباين بينهما بدلالتهما اللغوية، فالثلم أخفّ من الثرم؛ لأنه يقال: ثلَم الإناء والسيف يثلمه ثلما... كسر حرفه، أما الثرَم في اللغة، فهو انكسار السن من أصلها، أو انكسار سن من الأسنان، ونتيجة لهذه المباينة بالاشدّية، خصّ العروضيون الثلَم بدخول الخرم على أول تفعيلة (فعولن) فتصبح (عولن)، في حين خصّ العروضيون الثرَم باجتماع الخرم مع القبض، فتصبح التفعيلة (عولُ)[1]، وهكذا ربط المعجميون المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي من أجل استكناه طبيعة العلاقة الدلالية بين مصطلحين متقاربين صوتا، وقد يظن لتقاربهما في شكل الخرم الطارئ على التفعيلة أنهما مترادفان، أو اسمان لمسمى واحد، كما حدث ذلك فعلا في مصطلحي (الحذذ والجذذ)، وهو حذف الوتد المجموع برمته من آخر تفعيلة (الكامل)، والمصطلح عند معظم العروضيين بالحاء المهملة، ولكن ابن عبد ربه(ت ٣٢٨هـ) وابن السيد(ت ٥٢١هـ) ذكراه بالجيم، فهما متقاربان صوتا، وقد يظن أنهما مختلفان دلالة، في حين أنهما مترادفان اصطلاحا، ومختلفان لغة، فالحذذ بالحاء: الخفّة، ومنه قولهم: قطاة حذّاء، والجذذ بالجيم: القطع، ولو نظرنا إلى ما يحدث لتفعيلة الكامل من إسقاط الوتد المجموع، نجد أن القطع يناسبه كما يناسبه الخفّة؛ لان حذف الوتد من آخر الجزء مدعاة للخفة، لكن القطع تعبير مطابقي لعملية الإسقاط، بخلاف الخفة التي هي تعبير التزامي ناشئ عن القطع والإسقاط، ومن خلال بيان العلاقة بين المعاني اللغوية والاصطلاحية ندرك سبب تعدد الاصطلاح وتكثره، ويوقفنا على الفكر الدائر المستتر في ذهن الواضع الاصطلاحي وسر الإطلاق، وقد ساهمت العلاقة الدلالية الحاكمة بالتساوي بين المصطلحين السابقين اصطلاحا لا لغة، دفع توهم تباينهما أو تخالفهما نتيجة اختلاف أصواتهما، وقد تحدث العلاقة الالتزامية في دلالة المصطلح الواحد عندما يكون مشتركا بين معنيين، فقد ذكر النسفي(ت ٥٣٧هـ):" أن الناشزة هي التي نشزت على زوجها، أي: أبغضتهن، والمصدر: النشوز، وقيل هو عصيان الزوج والترفع عن مطاوعته ومتابعته؛ فان النشوز هو الارتفاع أيضا، قال الله تعالى: (وإذا قيل انشزوا فانشزوا)"[2]، فمن خلال الربط بين المعنيين اللغويين والمعنى الاصطلاحي تبينت العلاقة اللزومية بين البغض والترفع، فالبغض ملزوم والترفع لازمه وناجم عنه.

كما يتوقف الدماميني(ت ٨٢٧هـ) على مصطلح (الحذف) العروضي، الذي خصّ بدلالة اصطلاحية تعني: إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة، مع أن الحذف في العروض عام؛ لان هناك صورا كثيرة من الحذف مسماة بتسميات خاصة، فالخرم والقبض والثلم والثرم

---

[1] م . ن: ٤٣.

[2] من الآية ١١، من سورة المجادلة. ينظر طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية - عمر بن محمد، بيروت، دار العلم، ط١، ١٩٨٦: ١٠٧.

والتشعيث ... صور من الحذف أيضا، ومن أجل بيان الدلالة الاصطلاحية الخاصة للحذف، جعل الدماميني تسمية ذلك التغيير بالحذف من قبيل التسمية بالأعمّ[١]، فهو يبين الفرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فاللغوي واسع شامل لكل حذف يقع في بحور الشعر، سواء كان حذف حرف أم أكثر، في حين أن المعنى الاصطلاحي خاص بنوع من أنواع الحذف الكثيرة، وهو إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة، ولكنه يشير إلى علاقة التسميات الأخرى لصور الحذف، وتخصيص هذا التغيير به، وهو أنهم سمّوا نوعا من أنواع الحذف به من قبيل التسمية بالاسم الأعمَ، وهذا يحيلنا إلى تسمية المنطقيين أنواع الدلالات الثلاث: اللفظية والعقلية والطبعية، مع أن الدلالتين اللفظية والطبعية محتاجتان إلى العقل لإدراكها وتصورها، وهناك علل الاصطلاحيون بان تسمية الدلالة بالعقلية يراد بها: ما لا يكون للفظ والطبع مدخل فيها، وليس المقصود أن الدلالتين اللفظية والطبعية لا تحتاج إلى إعمال العقل فيهما، فسموا الدلالة الثانية بالاسم الأعمَ[٢]، وبذلك صرّح الراغب الأصفهاني(ت ٥٠٢هـ) في قوله:" وتسمية الكذب إثما لكون الكذب من جملة الإثم، وذلك كتسمية الإنسان حيوانا لكونه من جملته"[٣].

ومن ذلك أيضا توقف النووي(ت ٦٧٦هـ) على مصطلح (العُنّة) عند الفقهاء الذي قد يظن انه مرادف لمصطلح (العِنّين)، وهو العاجز من الرجال على النكاح، بأن هذا الاستعمال الاصطلاحي ليس معروفا في اللغة، وإنما هو اشتقاق مخطوء، يقول:" وأما ما يقع في كتب أصحابنا من قولهم: العُنّة يريدون العِنّين فليس بمعروف في اللغة، وإنما العنة الحظيرة من الخشب تجعل للإبل والغنم تحبس فيها"[٤]، فمن خلال بيان المعنى اللغوي للمصطلح المظنون انتفت علاقة الترادف بينه وبين (العنين)، وتبين أن ذلك الاصطلاح خاطئ لعدم وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى المنقول إليه.

ويهتم الفيومي(ت٧٧٠هـ) بعلاقة الخصوص بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للنية، فيقال:" نويته أنويه قصدته، والاسم النية... ثم خصّت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الأمور[٥]، أي أن نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى دلالته الاصطلاحية

---

[١] معجم مصطلحات العروض والقوافي - د. رشيد العبيدي: ٦١.

[٢] كشاف اصطلاحات الفنون - التهانوي: ١/ ٤٨٨.

[٣] مفردات ألفاظ القرآن - الحسين بن محمد أبو القاسم، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م: ٦٣.

[٤] تحرير التنبيه - يحيى بن شرف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية و د. فايز الداية، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٠: ٢٨٤.

[٥] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - أحمد بن محمد، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٧م: ٢٤١.

الجديدة، قد حدث في أثناء النقل تخصيص وتضييق لدلالته، وبوساطة الإشارة إلى هذه العلاقة الدلالية بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، نتوقف على أثر ذلك في تحديد المفهوم الاصطلاحي الجديدة وطبيعة علاقته بمعناه القديم.

ويعمد المطرزي(ت ٦١٠هـ) إلى علاقة المباينة (الضدية) في تفسير مصطلحي (الطهارة والنظافة) المتقاربين ظاهرا المختلفين اصطلاحا، فهو يرى أن:" الطهارة ضد النجاسة، والنظافة ضد القذارة"[١]، وبهذه العلاقة الضدية ندرك أن العلاقة بين (النظافة والطهارة) عموم وخصوص مطلق، فكل نظافة طهارة وليس كل طهارة نظافة؛ لاختصاص النظافة بالمحسوسات وشمول الطهارة للمحسوسات والمعنويات، ومثلهما النجاسة والقذارة، وهذه العلاقة بحسب استعمالهما اللغوي، ولو نظرنا إلى الاستعمال العرفي لكانت العلاقة عموما وخصوصا وجهيا، فيجتمعان في شخص نظيف وطاهر، وينفرد كل واحد منهما في نظيف ليس بطاهر كالمشرك الذي نجاسته عائدة إلى معتقده، وطاهر ليس بنظيف، كالماء المستعمل مثلا فهو طاهر لكنه مستقذر عرفا، فهذه العلاقات المنطقية بين المفاهيم تعطي تصورا دقيقا للمفاهيم العلمية المستعملة، والفروق الدقيقة بين تلك الاطلاقات الاصطلاحية، وكان أبو هلال العسكري(ت ٣٩٥هـ) يعتمد على علاقة المباينة (النقيض) في التفرقة بين المعاني المتقاربة، كما وقع ذلك في تفرقته بين (الحفظ والرعاية)، بأن نقيض الحفظ الإضاعة، ونقيض الرعاية الإهمال[٢].

ويشير النسفي إلى العلاقة المتغايرة بين مصطلحي (الحوالة والكفالة) اعتمادا على دلالتيهما اللغوية، فالحوالة:" مأخوذة من التحويل، وهو النقل من مكان إلى مكان، فهو نقل الدين من ذمّة إلى ذمّة، فيقتضي فراغ الأولى وثبوته في الثانية، وليست الكفالة كذلك، فإنها ضمّ ذمة فيقتضي بقاء الدين في الذمة الأولى؛ ليتحقق معنى الضم، وعلى حقيقة اللفظ خُرِّج جواب أصحابنا فيهما أن الحوالة مبرئة، والكفالة غير مبرئة على ما عرف"[٣]، والذي يلحظ في أثر بيان العلاقات الدلالية على تحديد المفاهيم الاصطلاحية في المعاجم أنها تتناول ألفاظا

---

[١] المغرب في ترتيب المعرب - ناصر الدين بن علي، تحقيق: محمد فاخوري، وعبد الحميد مختار، سوريا، ط١، ١٩٧٩م: ٢/ ١٦٣، ينظر الفروق اللغوية - أبو هلال العسكري(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة، ١٩٩٧م: ٢٦٤.

[٢] التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية - د. محيي الدين محسب، المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع: ٣٥ وما بعدها

[٣] طلبة الطلبة: ٢٨٥ - ٢٨٦.

تنتمي إلى حقل دلالي واحد[١]، محتاج إلى كشف الغموض والتشابه والتقارب عن طريق تلك العلاقات الدلالية، التي تربط بين المعاني المعجمية والدلالات الاصطلاحية الناشئة عنها.

ويفيد الجرجاني من العلاقات الدلالية أيضا عند الكشف عن المفاهيم الاصطلاحية المتقاربة الدلالة، فقد تناول مصطلحي الإدماج والاستتباع، وذكر أن الإدماج في:" الاصطلاح: أن يتضمن كلامٌ سيق لمعنى، مدحاً كان أو غيره، معنًى آخر، وهو أعمّ من الاستتباع، لشموله المدح وغيره، واختصاص الاستتباع بالمدح"[٢]، فالتفريق بين هذين المصطلحين الأدبيين يقوم على علاقة العموم والخصوص المطلق، التي تعين القارئ على طبيعة الارتباط الدلالي بينهما، والمسافات المعنوية التي يعتمد عليها عند الإطلاق، مما يعين المثقف والباحث على وضع المصطلح الدقيق في مكانه الخاص، ويبعد تصور الترادف بينهما نتيجة تقارب دلالتيهما وتلازمهما، مما يحتاج معه إلى بيان وذكر.

وللعلاقات الدلالية بين المصطلح ومدلوله أثر في فهم الكثير من الاعتراضات والآراء المختلفة، في ارجاعها إلى اختلاف الاصطلاح وتحديد دلالته، ومن ذلك أن مصطلح (الابتداء) العروضي لما فسّره الاخفش(ت ٢١٥هـ) بأنه: الجزء الواقع في صدر البيت إذا كان مخالفا لتفعيلة الحشو بعارض يعرض له ولا يعرض للحشو، مثل تفعيلة الطويل إذا دخلها (الخرم) الذي لا يدخل (مفاعيلن) في حشو البيت، ردّ كلام الخليل في اعتبار صدر (المديد) فاعلاتن ابتداء؛ لأنها مساوية للحشو في جواز مزاحفتها بالخبن والكفّ، ولكن لو عرفنا دلالة مصطلح (الابتداء) عند الخليل(ت ١٧٠هـ) المفسّر بأنه: صدر كل بيت[٣]، زال الاعتراض بالكلية، لان مفهوم المصطلح عند الخليل مطلق من التقييد، فهو أعمّ من المفهوم المعتبر عند الاخفش، ولذا كان تفسير كل واحد منهما صحيحا باعتبار مفهومه الخاص، ومن دون الاطلاع على العلاقة الدلالية بين كلا المفهومين، وتسميتها باسمها المنطقي وهي العموم والخصوص المطلق، يكون الاعتراض ماثلا ووجيها.

كما يتناول الجرجاني العلاقة الدلالية بين مصطلحي (الإمكان العام والإمكان الخاص)، ويؤكد أن بين الإمكان العام والإمكان الخاص عموما وجهيا، بقوله:" الإمكان العام: سلب الضرورة عن أحد الطرفين، كقولنا: كل نار حارة، فإن الحرارة ضرورية بالنسبة إلى النار، وعدمها ليس بضروري، وإلا لكان الخاص أعمّ مطلقاً"[٤]، فالإمكان الخاص: هو سلب

---

[١]) تقول نظرية الحقول الدلالية: انه لكي تفهم معنى كلمة يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا، ينظر علم الدلالة - أحمد مختار عمر: ٧٩.

[٢]) التعريفات - علي بن محمد السيد الشريف: ١٧.

[٣]) معجم مصطلحات العروض والقوافي: ٣٤ - ٣٥.

[٤]) التعريفات: ٢٦.

الضرورة عن طرفي الوجود والعدم معا، بخلاف الإمكان العام الذي – كما عرّفه - هو سلب الضرورة عن احد الطرفين، فتكون بينهما علاقة اشتراك من جهة (كالعدم في مثاله) وعلاقة افتراق للإمكان العام من جهة أخرى(كضرورية الحرارة للنار في مثاله)، التي يفترق الإمكان الخاص عنه فيها.

ويعتمد الشريف الجرجاني على علاقة العموم والخصوص المطلق عند التفرقة بين الجزئي الحقيقي مثل (زيد) والجزئي الإضافي مثل (زيد وإنسان وحيوان وجسم..)، فقد ذكر أن:" الجزئي الإضافي عبارة عن كل أخص تحت الأعمّ، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، يسمى بذلك، لأن جزئيته بالإضافة إلى شيء آخر وبإزائه الكلي الإضافي، وهو الأعمّ من شيء، والجزئي الإضافي أعمّ من الجزئي الحقيقي"[1]، ومن خلال الإشارة إلى أن الجزئي الإضافي أعمّ من الجزئي الحقيقي عموما مطلقا، أدركنا أن (زيد) مثلا يقال له جزئي حقيقي وإضافي معا؛ أما كونه حقيقيا فلعدم وجود جزئيات تحته، وأما كونه إضافيا فلأنه أخص تحت أعمّ وهو (الإنسان)، بخلاف (الإنسان) الذي هو جزئي إضافي فقط وكذا(الحيوان)؛ لأنهما اخصّ تحت أعمّ، وليسا جزئيين حقيقيين لكليتهما وتضمنهما جزئيات تحتهما، وهذه منظومة دلالية تربط الأفراد بالأصناف والكليات وصولا إلى جنس الأجناس وهو (الجوهر)، ومن خلال بيان العلاقات الدلالية يتبين لقارئ المعجم الاصطلاحي الوضوح في التحديد المفهومي، والروابط الناشئة داخل تلك المنظومة المفهومية المتقاربة.

كما يتناول واضعو المعاجم الاصطلاحية مجموعة من المصطلحات المتقاربة التي ربما توهم الباحث بتساويها أو تخالفها، وهي محتاجة لبيان العلاقات الدلالية الرابطة بينها، وهي مصطلحات(الإيجاد والاختراع والإبداع والخلق)، فقد ذهب بعضهم إلى تساوي دلالة المصطلحات الثلاثة الأولى، وأنها اعم من المصطلح الرابع عموما مطلقا[2]، لأنها تكون لا عن مثال واصل، بخلاف الخلق الذي يكون عن اصل لا عن عدم، واستدلوا على هذا المعنى الاصطلاحي بالاستعمال القرآني الذي فرّق بين الإبداع والخلق، فقال تعالى: (بديع السموات والأرض) لأنهما وجدا من عدم، ولكنه قال: (خلق الإنسان) لأنه من تراب، فالخلق اخصّ من الإبداع، ولسنا بصدد بيان صحة ذلك الاصطلاح والاستدلال بقدر اهتمامنا بأهمية العلاقات الدلالية في صناعة المعاجم الاصطلاحية المتخصصة، التي ترفد الباحث بالمفهوم العلمي

---

[1] م. ن: ٤٧.

[2] الحدود - الغزالي، محمد بن محمد(ت٥٠٥هـ)، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير الأعسم، بغداد، مكتبة الفكر العربي، ١٩٨٥م: ٢٨٩، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - القاضي الأحمد نكري(ت ١١٣٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م: ١/ ١٨، ٣٩، التعريفات: ١٣.

الدقيق، مع بيان علاقاته ببقية أفراد المنظومة المفهومية التي ينتمي إليها، بغية استعمال المصطلح في مكانه اللائق والمناسب، إلا أننا نريد أن نتوقف عند قضية الاستدلال بالنص القرآني في تحديد المصطلحات، فقد يقول قائل: إن الاستدلال بكلام العرب أو النص القرآني قبل وقوع الاصطلاح يكون عملا غير منهجي؛ لان هذه الدلالة الجديدة الاصطلاحية حادثة بعد ظهور العلم وانشغال العلماء بتصنيفاته وتقسيماته وتحديد دلالاته الاصطلاحية، والجواب عن ذلك بالقول: إن الدلالة اللغوية في كلام العرب أو في النص القرآني تقترب من التجريد الاصطلاحي، لان عقول الناطقين باللغة يفرقون في الاستعمال بين الألفاظ التي يظن لأول وهلة أنها مترادفة، فيستأنس بتفريقهم، وأما النص القرآني فلكونه منزلا من الله تعالى ومعجزا، فهو يشير إلى دقائق اصطلاحية من خلال الفروق الاستعمالية بين الألفاظ الواردة فيه، داخل التركيب والنصوص.

كما توقف النحويون عند الفرق بين مصطلحي (الجملة والكلام) من خلال بيان العلاقة الدلالية المنطقية، فالجملة أعمّ من الكلام عموما مطلقا، لأنها:" عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً"[1]، فالجملة صادقة بالمفيد مثل: زيد قائم، وغير المفيد مثل جملة الشرط التي تمثّل بها، بخلاف الكلام الذي يتحقق بالمفيد فقط، فهو أقل أفرادا وتحققا من الجملة؛ ولذا كان أخصّ مطلقا منها، وهذا التحديد لطبيعة العلاقة بين المفهومين الاصطلاحيين يعينان قارئ المعجم على استعمال اللفظ الأكثر دقة وتحديدا من غيره، ويزيل الغموض وسوء الفهم جراء السكوت عن بيان تلك العلاقات.

وانطلاقا من أثر العلاقات الدلالية بين المصطلحات والمفاهيم العلمية توقف السجاعي(١١٩٧هـ) على تعبير ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ) عند تقسيم الاسم إلى : "معرب ومبني وهو بخلافه"[2]، فقد اعترض عليه بأن الأولى أن يقول: وهو نقيضه؛ لان المعرب والمبني لا يجتمعان ولا يرتفعان عن الاسم حالة تركبه[3].

وللعلاقات الدلالية بين المصطلحات دور في شيوع مصطلحات وإهمال أخرى، وذلك عندما تكون العلاقة بين المصطلحين تساويا أو ترادفا، وكان اصطلاح بعضها وإطلاقه أولى من غيرها، كما نجده ماثلا في شيوع مصطلح (العنصر المادي) مقابل المصطلح

---

[1]) التعريفات: ٤٨، ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري - السامرائي، فاضل صالح، دار النـذير للطباعة والنشر، ١٩٧٠: ١٢٥.

[2]) شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام ، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ) ، تحـ وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط١١ ، ١٩٦٣: ١٦.

[3]) حاشيته على شرح القطر: ٧.

الأجنبي(الاسطقس)، ومصطلح(الاتفاق) مقابل مصطلح (البخت)، ومصطلح (المادة) مقابل مصطلح (الهيولى)، ومصطلح (الخيال) على مصطلح (المصورة)[1].. وغيرها كثير محتاج إلى تجريد وبيان أسباب شيوعها على غيرها.

ولا نريد الاستزادة أكثر من ذلك في بيان أثر العلاقات الدلالية على صنعة المعجم الاصطلاحي؛ وحري بنا ونحن أمام سيل منهمر من تلك المعاجم الاصطلاحية القديمة منها والحديثة، أن نعكف على بيان تلك العلاقات وتوضيحها إزاء المصطلحات المتقاربة، أو المظنون تشابهها والتباسها، أو التي استعملت في عبارات العلماء على أنها مترادفات مسامحة وتجوّزا، لما في ذلك من الإغماض والوقوع في الاضطراب والشك في الدلالات، فما أحوج المعاجم الاصطلاحية العربية اليوم إلى تلك العلاقات الدلالية، وبيان المنظومات المفهومية الرابطة بين المصطلحات، وعلائقها بعضها ببعض؛ لكي تستعمل الألفاظ الاصطلاحية الأكثر دقة في الدلالة على المراد، ومعرفة الفروق الدلالية الدقيقة بين المصطلحات مما ينعكس أثره على الاستعمال الفعلي للمصطلح.

المصادر والمراجع

١- آفاق نمو المعجم العربي الحديث: بحث د. أحمد مطلوب، ندوة المعجمية العربية.

٢- استدراك على المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: بحث د. مصطفى الغلفان.

٣- إشكالية الدلالة في المعجمية العربية: بحث د. علي القاسمي، ع ٤٦، السنة ١٩٩٨م.

٤- أصالة المعجمية العربية: بحث د. محمد بهجت الأثري، ندوة المعجمية العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٢م.

٥- ألفاظ الحضارة العربية أهميتها ووضع معجمها: بحث د. صالح احمد العلي، ندوة المعجمية العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٢م.

٦- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: الشيخ قاسم (ت ٩٧٨هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الرزاق الكبيسي، السعودية، ط١، ١٩٨٦م.

٧- البحث الدلالي عند ابن سينا: مشكور كاظم العوادي، مؤسسة البلاغ.

٨- البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة: د. دلدار غفور البالكي، الأردن، دار دجلة، ط١، ٢٠٠٧م.

٩- البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر، تحقيق: عبد القادر العاني، الكويت، ط١، ١٩٨٩م.

[1]) كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين - الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي(ت ٦٣١هـ)، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب: ٣٨٢ - ٣٨٣، ٣٦٠.

١٠ - بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر: نعيم علوية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
١١ - تجربتي في صنعة معجم البلاغة العربية: بحث د. بدوي أحمد طبانة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥م.
١٢ - تحرير التنبيه: يحيى بن شرف النووي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية و د. فايز الداية، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٠م.
١٣ - التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية: د. محيي الدين محسب، المنيا، دار الهدى للنشر والتوزيع.
١٤ - التصور اللغوي عند الأصوليين: د. السيد أحمد عبد الغفار.
١٥ - التعريفات، الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، بغداد، ١٩٨٦م.
١٦ - تعقيب اللواء الطبيب راجي التكريتي على بحث (توحيد المصطلحات العسكرية العربية للواء الركن محمود شيت خطاب، ندوة المعجمية العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٢م.
١٧ - تهذيب المقدمة اللغوية، بيروت، ١٩٦٨م.
١٨ - حاشية السجاعي على شرح القطر: أحمد بن أحمد(ت ١١٩٧هـ) ، القاهرة ، ١٩٣٩م.
١٩ - حاشية السيد الشريف على شرح المطالع: علي بن محمد الجرجاني(ت ٨١٦هـ)، القاهرة، دت.
٢٠ - حاشية الصبان على شرح الاشموني: علي بن محمد (ت١٢٠٥هـ)، مصر، المطبعة الخيرية، ١٣٠٥هـ.
٢١ - حاشية اليزدي على تهذيب المنطق: عبد الله نجم بن شهاب(ت ١٠١٥هـ)، طهران، ط٢، ١٣٦٣هـ.
٢٢ - الحدود: الغزالي، محمد بن محمد(ت٥٠٥هـ)، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير الأعسم، بغداد، مكتبة الفكر العربي، ١٩٨٥م.
٢٣ - حديث عن المعاجم العلمية العربية: بحث د. محمد رشاد الطوبي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥م.
٢٤ - الخط والكتابة في الحضارة العربية: د. يحيى وهيب الجبوري، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م.
٢٥ - دراسات في المعجم العربي: إبراهيم بن مراد، تونس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
٢٦ - الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د.فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر، ١٩٧٠م.

٢٧ - دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي الأحمد نكري(ت ١١٣٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م
٢٨ - دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات: د.أحمد مطلوب، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م.
٢٩ - دور الكلمة في اللغة: ستيفن اولمان، ترجمة: د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ١٩٨٨م.
٣٠ - الرسالة الوضعية: الإيجي ، عطا الله بن عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، مطبوع مع شرح أبي الليث، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٢٢هـ.
٣١ - شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي(ت٩٠٥هـ)، مصر، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٠٥هـ.
٣٢ - شرح الفناري على ايساغوجي: محمد بن حمزة (ت ٨٣٤هـ)، استانبول.
٣٣ - شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام ، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط١١ ، ١٩٦٣م.
٣٤ - شرح مختصر التصريف العزي: التفتازاني، مسعود بن عمر(ت ٧٩٣هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٩٩٧م.
٣٥ - الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٤م.
٣٦ - الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
٣٧ - طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: عمر بن محمد، بيروت، دار العلم، ط١، ١٩٨٦م.
٣٨ - العلاقة بين الصوت والمدلول: عبد الكريم مجاهد، بحث ضمن كتاب المورد (دراسات في اللغة).
٣٩ - علم الدلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
٤٠ - علم الدلالة: بيير جيرو، ترجمة د. منذر عياشي، دمشق، دار طلاس، ط١، ١٩٨٨م.
٤١ - علم الدلالة: جون لاينز، ، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٠م.
٤٢ - علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠١م.

٤٣ - علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة: عادل فاخوري، بيروت، دار الطليعة، ط١، ١٩٨٥م.
٤٤ - علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة: د. عبد الرزاق احمد محمود الحربي، بغداد، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٦م.
٤٥ - الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة، ١٩٩٧م.
٤٦ - القاموس المحيط: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، بيروت، ١٣٢٢هـ.
٤٧ - كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي(ت ٦٣١هـ)، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب، عبد الأمير الأعسم، بغداد، مكتبة الفكر العربي، ط١، ١٩٨٥م.
٤٨ - كشاف اصطلاحات العلوم: التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تصحيح : محمد وجيه وعبد الحق وغلام قادر، كلكتا، ١٣٦٢هـ.
٤٩ - لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، القاهرة، د. ت، مصورة عن طبعة بولاق.
٥٠ - اللسانيات والدلالة: د. منذر عياشي، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ٢٠٠٧م.
٥١ - مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ١٩٣٤م- ١٩٨٤م: د. شوقي ضيف، ط١، ١٩٨٤م.
٥٢ - المحصول في علم أصول الفقه: الرازي، محمد بن عمر(ت ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، السعودية.
٥٣ - مذكرة المنطق: عبد الهادي الفضلي، إيران، قم، دار الكتاب الإسلامي، ١٤٠٩هـ.
٥٤ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ)، شرح وضبط وتصحيح: محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
٥٥ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد الفيومي، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٧م.
٥٦ - المصطلح الفلسفي عند العرب: دراسة وتحقيق: عبد الأمير الأعسم، بغداد، مكتبة الفكر العربي، ط١، ١٩٨٥م.
٥٧ - معاجمنا العلمية المتخصصة بين الأصالة والمعاصرة: بحث د. محمود حافظ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥م.

٥٨ - المعجمات العامة والخاصة: محاضرة د. شوقي ضيف، الدورة التاسعة والستون، مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة المجمع، ع ٩٨، ٢٠٠٣م.
٥٩ - المعجمات العربية المتخصصة: بحث د. إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٤، ١٩٧٤م.
٦٠ - المعجم الذي نريد: بحث د. فاضل صالح السامرائي، ندوة المعجمية العربية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٢م.
٦١ - معجم مصطلحات العروض والقوافي: د. رشيد العبيدي، بغداد، ط ١، ١٩٨٦م.
٦٢ - معجم المعاجم العربية: يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م.
٦٣ - المغرب في ترتيب المعرب: ناصر الدين بن علي، تحقيق: محمد فاخوري، وعبد الحميد مختار، سوريا، ط١، ١٩٧٩م.
٦٤ - مفردات ألفاظ القرآن: الحسين بن محمد أبو القاسم، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م: ٦٣.
٦٥ - مقاصد الفلاسفة: الغزالي، محمد بن محمد(ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.
٦٦ - من مقومات المعجم العلمي العربي المتخصص: بحث د. محمود مختار، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧٦، ١٩٩٥م.
٦٧ - المواضعة والعقد في النظرية اللغوية عند العرب: د. عبد السلام المسدي، بحث ضمن كتاب المورد (دراسات في اللغة)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٨٦م.
٦٨ - نظرات نقدية في المعجم الوسيط: بحث د. حكمة علي الأوسي، ندوة المعجمية العربية، ١٩٩٢